

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

الحقوق إلى تقدّم أم تراجع؟



نعم لحرية الرأي



AMNESTY INTERNATIONAL



DEFENDING HUMAN RIGHTS

حسب منظمة العفو الدولية (أمنستي)، فإن حقوق الإنسان هي:

مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بكل واحد منا لأننا وُلدنا بشرا بصرف النظر عن جنسياتنا، أو أماكن إقامتنا، أو جنسنا، أو أصولنا القومية أو العرقية، أو ألواننا أو ديانتنا أو لغاتنا وغير ذلك من الخصائص والصفات. وهي حقوق مترابطة ومتداخلة، وغير قابلة للتجزئة، أي أنه إذا لم يُضَمَّن حق واحد فقط، فسوف يقود ذلك إلى عدم ضمان سلسلة من الحقوق الأخرى أيضا.

في عمان، يواجه ناشطوا حقوق الإنسان تحديات وصعوبات كبيرة، والحريات آخذة في الانكماش وحالة حقوق الإنسان تزداد سوء. في اليوم العالمي لحقوق الإنسان اعرف أهم التحديات والصعوبات التي تواجه ناشطي حقوق الإنسان، والتي سببت تراجع الحريات والأوضاع الحقوقية في عمان

أولاً: حرية النشر والعمل الإعلامي المستقل:

وقد عملت الدولة طوال خمسة عقود على وضع عراقيل شتى أمام نشوء صحف معارضة، فقانون المطبوعات والنشر يشترط الحصول على ترخيص رسمي لإصدار الصحف والمجلات والمنشورات. وضمنت الدولة نجاح خطتها بواسطة اشتراط قانون المطبوعات والنشر توفير رأسمال ضخم جداً لتأسيس أي مؤسسة إعلامية أو صحفية (لا يقل عن ربع مليون ريال عُماني للمجلات ونصف مليون ريال للصحف). هذا هو السبب الرئيس في عدم وجود أي صحيفة أو دار نشر مستقلة غير خاضعة للدولة، ناهيك عن التضييق على أي صحيفة تحاول كسر القيود المعطلة بوسائل مثل منع الشركات والمؤسسات الحكومية من الإعلان فيها، أو تحويلها إلى ممجّد لسياسات الدولة بأشكالها كافة من خلال تمويلها ودعمها سنوياً بمبالغ مالية تجعلها في نهاية المطاف مجرد بوق تابع للدولة ومساهم في التغطية على الفساد. نتيجة هذه السياسة الممنهجة لا توجد اليوم أي مؤسسة إعلامية معارضة أو تؤدي دورها بنزاهة في عُمان.

٣

١ حرية النشر تُواجه أزمة حقيقية بعد إغلاق وزارة الإعلام جريدة الزمن الورقية يوم 9 أغسطس/آب 2016، وهو القرار الذي أيدته المحكمة العليا (وهي خصمُ الجريدة في قضية نشر تقرير يفصح فساد مؤسسة القضاء) في 5 أكتوبر 2017.

٢ كذلك أعلنت صحيفة البلد الإلكترونية التوقف عن النشر في أكتوبر 2016، بعد تعرض رئيس تحريرها ومؤسسها للمضايقة من الجهات الأمنية.

٣ كذلك فإن قانون المطبوعات والنشر، والمادة 135 من قانون الجزاء العماني، يجعلان من أي عمل صحفي حر ومستقل وغير تابع للدولة أو لشخصيات موالية للدولة، مغامرة غير محمودة العواقب.



ثانياً: حرية الدين والمعتقد

حرية التدين/عدم التدين تواجه اختباراً صعباً، خصوصاً بعد تعرض عدد من الكُتّاب للاعتقال بسبب نشر آرائهم علناً حول الإلحاد وحول انتقاد بعض العادات في الإسلام. كما أن بعض الدعاة وبعض المثقفين المحسوبين على السلطة، اتجهوا إلى تجييش المجتمع على الملحدين أو الناشطين في هذا الجانب. السلطات الأمنية تستدعي أي شخص يمارس نشاطه الفكري في هذا الجانب علناً، وتُوقِّعه تعهداً بعدم العودة إلى هذا النشاط، في حين إنها تلتزم الصمت تجاه الدعاة الذين يُحرِّضون على الملحدين! كذلك، فإن المادتين 209 و213 من قانون الجزاء العماني تشرعان انتهاكات السلطة لأي نشاط تُفسِّره بأنه ضد الإسلام!

رابعاً: حرية الرأي والتعبير

■ حرية الرأي والتعبير تشهد تراجعاً حاداً لا مثيل له بسبب الاعتقالات والأحكام التي طالت عدداً من الناشطين، واستدعاءات التحقيق المستمرة. مواد عديدة في قانون الجزاء العماني تُشَرِّع اعتقال الناشطين والكتاب أو احتجازهم وحتى محاكمتهم، مثل المواد رقم: 126، 130، 135 و 137. وخلال السنوات الماضية حققت الأجهزة الأمنية مع عدد من الكتاب واعتبرت كتبهم دليلاً على التشكيك في وطينتهم، لأنهم عارضوها وكشفوا أوجه الفساد والخلل التي تمارسها طوال 47 عاماً، بل إن السلطات لم تتورع عن التحقيق مع كتاب بعد إصدار كتبهم بعقود ومع آخرين حتى قبل أن تنشر كتبهم!

■ التظاهر السلمي ممنوع في عمان ويعتبر جريمة، ويعاقب كل من يشترك في تظاهرة سلمية بالسجن والغرامة. المادة 135 من قانون الجزاء العماني تُشَرِّع عملية الاعتقال.

ثالثاً: حقوق العمال والعمالة الوافدة

■ حقوق العمال تعيش حالة انتقادات واسعة، ولاسيما في القطاع الخاص، ولما يتعرض له عمال الشركات الكبرى من الفصل التعسفي، ولتلكؤ الحكومة في حماية حقوق العمال بعدم صياغة القوانين اللازمة لذلك أو عدم إقرارها. وهناك مطالبات بضرورة إنشاء محاكم "عمالية" مختصة بالنظر في القضايا التي يعانيها عمال القطاع الخاص في الشركات التي يعملون فيها، وضرورة إعادة صياغة بعض بنود قانون العمل في عمان.

■ نشرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرين عن أوضاع عاملات المنازل في عُمان، وسوء المعاملة التي يتعرضن لها وإجبارهن على العمل لساعات طويلة دون تعويض مالي.

خامسا: حرية تكوين الأحزاب والجمعيات

تكوين الأحزاب أو الجمعيات لممارسة العمل السياسي أو الحقوقي مجرم في عمان حسب المادة 134 من قانون الجزاء العماني، ويشمل ذلك الآن حتى النشاط الثقافي. النشاط المدني في عمان يشمل نشاط بعض المراكز والجمعيات المرخصة من الحكومة والتي يُحصَر نشاطها في الأعمال الخيرية أو الأنشطة الدينية المتعلقة بتحفيظ القرآن. وقد بات معروفاً الآن أن الأجهزة الأمنية تتدخل في عمل الجمعيات، وأنها تتغلغل في السر والعلن في توجيه انتخابات جمعية الصحفيين وجمعية الكتاب والأدباء. كما يجب الإشارة هنا إلى أن "قانون الجمعيات الأهلية" يقف عقبة كأداء أمام حرية الجمعيات واستقلالها حيث تمنح مواده المجحفة وزير التنمية الاجتماعية حقوقاً قمعية ورقابية منها الاطلاع حتى على محاضر اجتماعات الجمعيات!





سابعاً: الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي

الاعتقال التعسفي إحدى أبرز سمات ما يتعرض له الناشطون والمدونون والصحفيون، حيث ما زال العديد منهم يتعرض للاختطاف من الأماكن العامة قسراً، ويتعرض للإخفاء في أماكن مجهولة فترة تتجاوز الشهور في بعض الحالات. وهناك حالات غير موثقة تستغل السلطات الأمنية عدم وجود اتصال بينها وبين المنظمات الحقوقية لتعتقلها تعسفياً وتعرضها للاختفاء القسري فترات طويلة، وذلك لأن عدد الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي أخذ في الازدياد.

سادساً: سحب الجنسية أو فقدانها

خطر "سحب الجنسية"، وقد تكرر سحب وثائق السفر وغيرها من الوثائق الشخصية، الأمر الذي حدّ من حركة الناشطين المتضررين منه، وأدى إلى فقدانهم وظائفهم، كما حدث مع بعضهم. المرسوم السلطاني 38/2014 أعطى وزارة الداخلية السلطة المطلقة لبت قرارات سحب الجنسية وإسقاطها دون إعطاء المحاكم الحق في التدخل

عمان لم توقع أي من الإتفاقيات أو معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية مثل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والريسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



في اعتقادك، ما الحلول التي تساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان في عمان؟



المركز العماني لحقوق الإنسان

The Omani Centre for Human Rights

w w w . o c h r o m a n . o r g



+4407491606324
ochromanorg

✉ centreoman@gmail.com

🌐 suite 193. 42 watord way

London NW4 3Al United